

## العطف والتطابق في العربية - مقارنة أذنوية

## Coordination and agreement in arabic-minimalist approach

عزالدين حضري<sup>1</sup>

جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة-المغرب

الإيميل: [azzdinehadi@gmail.com](mailto:azzdinehadi@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/03/20 تاريخ القبول: 2020/05/13 تاريخ النشر: 2020/07/05

## ملخص:

يسعى هذا المقال إلى إبراز أنواع تطابق العطف في العربية، بهدف رصد عمل المعطوفات بوصفها تراقب التطابق، من أجل فهم دور السمات الإحالية والتجاور الخطي في الحوسبة التركيبية. يقوم الاستدلال التركيبي المعروف هنا على عدد من الافتراضات المتمثلة في أن الرتبة الخطية تساهم في الحوسبة التركيبية. لقد تم استدعاء آليتين لمعالجة إشكالات التطابق: تمثيل مخصص-رأس والتحكم المكوني، غير أن ازدواجية الأدوات أصبحت غير مرغوب فيها في افتراضات البرنامج الأدنى.

خلص العرض إلى أن المعطوفات متناظرة مقوليا، ويمكن أن تكون مقولات متنوعة، الشيء الذي يبرز ضعف التحليل الجملي، كما أن أنماط تطابق العطف تتوافق والمقاربة الخطية التي تستند على التحليل الخطي. وقد تطلب إنجاز هذا البحث اعتماد البرنامج الأدنى إطارا نظريا. كلمات مفتاحية: عطف-تطابق-سبق-خطية-مقاربة مسيار-هدف.

**Abstract:**

This article seeks to investigate the types of conjuncts agreement in Arabic, with the aim of determining the functioning of the conjuncts as controllers agreement in order to understand the role of phi-Feature and linear in syntactic computation. Two mechanisms have been called to address agreement issues: Spec-head configuration, However, duplication of tools has become undesirable in the assumptions of the minimalist program.

The presentation concluded that the conjuncts are symmetrical, and can be any levels, something that highlights the weakness of the clausal analysis. Likewise, patterns of agreement in conjunction with a linear approach based on linear analysis. To accomplish this, the minimalist program required a theoretical framework.

**Keywords :** coordination-Agreement- precedence-linear-probe-goal approach.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: عزالدين حضري، الإيميل: [azzdinehadi@gmail.com](mailto:azzdinehadi@gmail.com)

1. مقدمة.

شكل البحث في ظاهرة التطابق (agreement) مركز النظرية التوليدية خلال العقود الأخيرة، كما كان التساؤل عن نوعية الآليات المدمجة في النحو، لتفسير التطابق محور البحث التوليدي. وقد تم استدعاء آليتين في الأدبيات المتصلة بنظرية العمل والربط (government and binding theory) لمعالجة إشكالات التطابق: تمثيل مخصص-رأس والتحكم المكوني غير أن ازدواجية الأدوات أصبحت غير مرغوب فيها في افتراضات البرنامج الأدنى (the Minimalist Program)، وأصبح التعامل مع التطابق بوصفه نتيجة لعمليات مدمجة في النحو. والغاية القصوى من كل هذا محاولة ملاسة الهدف الأكبر، وهو كيف يشغل التطابق في العطف؟ وكيف تعمل الموضوعات المعطوفة كمرابقات للتطابق؟ يراهن هذا العرض على بناء تصور وبلورة رؤية حول العطف، من خلال رصد خصائص التطابق التي تبديها المعطوفات. ويتحدد هدفنا في اقتناص خصوصية هذه البنى، عبر ربطها بما يشيع في أدبيات العطف. وتقتضي المقاربة أننا سنشتغل على عينة من المعطيات من قبيل:

(1) أ. جاء الأستاذُ والطالبُ.  
ب. دخلَ زيدٌ وخرجَ.

ج. عادَ الولدُ من السفرِ وعادت البنْتُ من العملِ.

د. الوزيرُ متشائمٌ والمواطنُ متفائلٌ.

من الواضح أن بنى العطف تشغل وضعا اعتباريا خاصا، فهي مقولات مزدوجة الوضع، الشيء الذي جعلها، مثار عدد من الإشكالات. أولها كان مع تشومسكي (Chomsky) (1957) أثناء اهتمامه بالبرهنة على البنى المكونية، حيث حدد العطف على أنه بناء يتضمن مقولتين تركيبيتين، فلا يمكن العطف بين المركبات إلا إذا كانت متناظرة مقوليا. عبر مسار النحو التوليدي، اصطدم تحديد تشومسكي بمعطيات يبدو أنها تخرقه، بحيث يمكن للعطف أن يشمل مقولتين مختلفتين.

(2) أ. أكلتُ الكسكسَ وبالملعقةِ. (مركب اسمي، مركب حرفي)

ب. يقرأُ زيدٌ صباحاً و في المساءِ. (ظرف، مركب حرفي)

ساهمت الطبيعة الحربائية للرابط في التشويش نسبيا على تحديد تشومسكي، فالمعطيات التي توردها بعض الأدبيات تتم معالجتها على أنها عطف والحال أنها تنتهي لظواهر أخرى<sup>1</sup>. إن الوضع المزدوج لبني العطف، جعل من الصعب الانتهاء إلى تحديد ملائم ومقنع للطبيعة المقولية والتركيبية، الشيء الذي دفع يواسا وسادوك (Yuasa and sadock) (2002) إلى رصد السمات المشتركة بين المعطوفين، بتقديم ثلاثة معايير تمكن من التمييز بين العطف وظواهر أخرى<sup>2</sup>.

(3) أ. الانعكاسية (reversibility): يقصد بها أن تغيير رتبة المعطوفات لا يؤثر على سلامتها.

ب. قيد بنية العطف (Coordinate Structure Constraint): لا يمكن نقل أي معطوف ضمن العطف.

ج. إمكانية تعدد المعطوفات (Multiple conjuncts): تقبل بنية العطف أكثر من معطوفين.

ينسجم القيد (3أ) فقط مع روابط مثل "الواو"، ولا يتوافق مع روابط أخرى.

(4) درستُ اللسانيات لا التاريخ.

تملك العربية طبقة من الروابط تفرز سلوكيات متنوعة، منها عدم قبول تغيير مواقع المعطوفات.

(5) رأيتُ زيدا ثم عمراً.

(6) أكلتُ السمكةَ حتى رأسها.

لا يمكن أن تتوافق خاصية الانعكاس في (3أ) مع (5)-(6) لأن رابط العطف "ثم" يتقيد بالترتيب مع التراخي. الأمر نفسه ينسحب على "حتى" الذي بدوره يتقيد بقيود تسوغ له العطف. يندرج (3ب) ضمن قيد بنية العطف، وينص على أنه لا يمكن نقل أي معطوف خارج العطف. ويتوافق القيد (3ج) فقط مع الروابط التي تقبل خاصية [+تكرار].

(7)أ.\* جاء زيد لكن عمرو لكن خالد.

ب.\* دخل القومُ حتى الأولادُ حتى البنات.

أمام صعوبة الدفع بالتحديدات السالفة، نحاول أن نقدم تعريفاً يراعي خصائص العطف المفرد والجملي.

(8) يحيل مصطلح العطف على بناء تركيبى يتم فيه التوليف بين مقولتين:

(أ) إذا كانت المعطوفات مفردة، لابد أن تكون متناظرة مقولياً وعلى مستوى الإعراب والدور المحوري، ويتلخص دور الرابط في نسخ هذه التناظرات.

(ب) إذا كانت المعطوفات جملاً، لابد أن تكون متناظرة في النمط الجملي، ويتلخص دور الرابط في الربط.

بعد تحديد بنية العطف، تراهن الفقرات الموالية على التدقيق، في مخرجات تفاعل العطف مع التطابق.

## 2. تفاعل التطابق والعطف في العربية.

شكل العطف مجالاً خصباً للتطابق، وقد أثمر ذلك مقاربات متعددة، يمكن تصنيفها إلى مقاربتين: تزعم الأولى أن العطف جملة ثنائية (bi-clausal). تنطلق هذه المقاربة من أن العطف جملي، وتعرض مكوناته للتوسيع<sup>3</sup>. وترى الثانية أن بنية العطف مركبية بمعنى أن المعطوفين مركبين مستقلين. وإذا كان مشروع أي بحث ينبع من وجود إشكالات حقيقية ومحددة تكتنف موضوعاً معيناً، فإن دواعي هذا البحث ومسبباته المباشرة تتحدد في جملة من الإشكالات:

كيف تتحدد الرتبة ضمن العطف؟ ما الإمكانيات التأليفية المسؤولة عن توليدها؟ ما التطابق الذي تبرزه العربية في العطف؟ ما العنصر الذي يراقب التطابق؟ وهل تلعب الخطية والتجاور دورا في ذلك؟ قبل الشروع في المعالجة، نحاول رصد أنواع تطابق العطف، بوصفها قاعدة معطيات.

## 1.2. تطابق المعطوف الأقرب<sup>4</sup> (ت.م.أ) (The Closest Conjoint Agreement)

يصف هذا الاصطلاح وضعية، يأخذ فيها الفعل فقط سمات المعطوف الأقرب، ويتجاهل سمات (features) المعطوفات الأخرى. انطلاقا من هذه الخلفية، يمكن أن نتساءل عما إذا كنا نجد بالفعل الظاهرة نفسها في العربية.<sup>5</sup>

(9) أ. جاء زيدٌ وهندٌ.

ب. \*جاء هندٌ وزيدٌ.

يراقب المعطوف الأقرب للرأس التطابق، وتأتي هذه المراقبة من توافق سمات الفعل معه، ويبرر لحن (9ب) كفاية هذا الافتراض. لا يبدو أن هذا التطابق متاح فقط في رتبة فعل-فاعل، بل إن العربية المغربية هي الأخرى تفرزه.<sup>6</sup>

(10) أ. جات مينة ومحمد. العربية الفصيحة (جاءت أمينة ومحمد)

ب. \*جا مينة ومحمد. العربية الفصيحة (\*جاء أمينة ومحمد)

بعد تحديد النمط الأول من التطابق في العطف، نرصد في الفقرة الفرعية الموالية النوع الثاني.

## 2.2. التطابق التام (The full agreement).

يسمح التطابق التام بأن تسبق المعطوفات الفعل، وفي هذه الحالة لا يحصل التطابق مع أقرب معطوف، وإنما مع المعطوفات برمتها.<sup>7</sup>

(11) أ. زيدٌ وهندٌ جاءا.

ب. \*زيدٌ وهندٌ جاءت.

يطرح نقل المعطوفات، من حيث هو سيرورة، مشاكل. إذ يستدل البعض على أنها تولد، قاعديا، في مواقع وتخضع بعدها لنقل ضروري في الصورة المنطقية (logical form). في حين يرى البعض أنها تولد قاعديا في موقع الموضوع (topic) ولا تتعرض للنقل. في التطابق التام، يُطابق الفعل المركبات الواردة قبله، وفي حال ورودها بعده فإن التطابق التام غير متاح. وقد عبر الفاسي الفهري (1996) ضمينا على أن المعطوف الأقرب مُخصص بالجنس فقط، أو هو [-عدد].

(12) \*جاءا زيدٌ وهندٌ.

يتميز التطابق التام بأنه لا يوارد المركبات الحدية في رتبة فعل فاعل، وسلامة (12) مرتبهة بحذف سمة العدد. من بين الدلائل التي تثبت الإمكانيات السالفة، نجد بنية الضمير. تتوفر الضمائر المنفصلة على عماد صر في يمكنها من الورد في العطف، مع اشتغال التطابق بالصرامة نفسها.<sup>8</sup>

(13) جئتُ أنا وهندُ.

في المقابل، تطرح الضمائر المتصلة إشكالات حقيقية، تتصل بمسوغات عدم ورودها في بعض المواقع. فإذا كانت (13) لا تطرح إشكالات، فإن الآلة النحوية للقدمات لم تستسغ معطيات مثل (14).

(14) \*جاء وعمرؤ.

(15) جاء هو وعمرؤ.

يعتبر العطف من المجالات المحرمة على الضمائر المستترة، وهذا مرده إلى عدم توفرها على عماد صرفي قوي، يمكنها من البروز في هذا الموقع. ولتبرير لحن (14)، نفترض بناء على تيفالد (Te velde) (2005) أن عملية "انسخ" (copy) تلعب دوراً مهماً في اشتقاق للعطف، بحيث تضطلع بنسخ السمات من المعطوف إلى آخر، وفي حال تعذر توافق سمات المعطوفين، لا يمكن أن تقدح عملية "انسخ" السمات. تتوفر (14) على هدف (goal) غير بارز يتمثل في الضمير المستتر، وبالتالي فإن "المسبار" (probe) لا يمكنه تقييم سماته وحتى في حال تقييم هذه السمات، فحينما ترسل إلى الواجهة فإنها تكون غير مرئية، حيث إن الضمير غير متلفظ به أساساً لرصد سماته، ما يدعم هذا القول، إن عملية "انسخ" تقدحها الحاجة إلى نسخ السمات. وبالتالي لا يمكن أن تشتغل "انسخ" في (14)، مما ينبئنا بلحنها. وبمجرد تأكيد الضمير بمؤكد، تصبح سليمة كما في (15). نرصد في الفقرة الفرعية الموالية التطابق المختلط.

### 3.2. التطابق المختلط (the mixed agreement).

يحيل مصطلح التطابق المختلط (mixed agreement) على أن البنية تملك ت م أ والتطابق التام. يحيل الأول على مطابقة الفعل للمعطوف الأقرب، بينما تُطابق الصفة الحاملة المعطوفين.<sup>9</sup> راهنت الأدبيات التركيبية على رصد هذا النمط، عبر اللجوء إلى طبيعة العلائق الممكنة بين الرأس والمسبار من خلال استراتيجيتين: تتيح الأولى، التعبير عن ت م أ من خلال التطابق بين الفعل ومعطوفه الأقرب. بينما تتأسس الثانية من خلال العلاقة التامة بين الهدف والمسبار. إن انصهار تطابقين في بنية واحدة، دليل موح على العلاقة التفاعلية بين العطف والتطابق.

(16) أ. جاء زيدٌ وعمرؤ مُتَعَبَيْنِ.

ب. \*جاء هندٌ وزيدٌ مُتَعَبَيْنِ.

ج. زيدٌ وعمرؤ جاء مُتَعَبَيْنِ.

يتميز التطابق المختلط بأنه لا يشكل طبقة متجانسة، بل يتنوع سلوكه التركيبي، ومن مسوغات حمل هذا النمط قيمتين مختلفتين، اشتراك التطابق المختلط مع ت م أ والتطابق التام في نفس التوزيع التركيبي، وقيم هذا التوزيع البنيوي معالجة تركيبية موحدة. تتمثل في أنه يخضع على مستوى قواعد حل السمة لنفس قواعد ت م أ والتطابق التام، ومبرر ذلك سلامة (16ج) ولحن (16ب). نفترض في

الفقرة الموالية جواباً للإشكاليين الآتيين: هل تدعم الأنماط الثلاثة التحليل الجملي أم المركبي؟ وما دور الخطية في ذلك؟<sup>10</sup>

### 3. تحاليل العطف.

في البدء، يمكن أن نعزو هذا التنوع في أنماط تطابق العطف، إلى الرتبة المرنة للغة العربية. ومن أجل الكشف عن خصائص هذه الأنماط، نلجأ إلى رصدها وفق تحليلين متنافسين: (أ) تحليل يعتبر بنية العطف ذات أساس جملي (clausal). يتبنى هذا التحليل الفرضية الاختزالية للعطف، وينطلق من افتراض أن البنية المعطوفة جمالية (عون وبنمامون وسبورتيش 1994). (ب) وتحليل يعتبر أن العطف مركبي (phrasal)، ويتبناه مون (Munn) (1999).

### 1.3.1. العطف الجملي.

يعزى التحليل الجملي إلى عون (1994)، ومفاده أن ت م أ يُشتق عن طريق الاختزال (reduction) الشيء الذي يجعل البنية المعطوفة تبدو وكأنها أحادية على مستوى السطح. من الروايات التي يستند إليها التحليل الجملي، استناده أساساً على مسألة "الشرح" (paraphrase).

(17) أ. تصفح زيد وعمروُ الجديدةُ.

ب. تصفح زيدُ الجديدةُ وتصفح عمروُ الجديدةُ.

إذا كانت الاستراتيجية الثنائية تتيح التعبير عن عطف جملي، عبر توسيع المكونات المعطوفة، يمكن أن نلاحظ، أن هناك التباساً يلزم التحول المقولي من المركبي إلى الجملي.

(18) أ. لا يوجد عددٌ تامٌّ ومفردٌ.

ب. \*لا يوجد عددٌ تامٌّ ولا يوجد عددٌ مفردٌ.

نحاول في الفقرة الفرعية الموالية إبراز عدم كفاية هذا التحليل، بناءً على العديد من الروايات.

### 1.1.3. حجج ضد التحليل الجملي.

نتبنى في الفقرات الموالية، افتراضاً لا يتوافق مع للتحليل الجملي، وسنفترض بناءً على زهانك (Zhang) (2009) أن هناك سيرورة من أنماط العطف قد تكون مركبية وقد تكون جمالية، وأن وجود هذه الأنماط لا يدعم افتراض إسقاط خاص بالعطف. نفحص خصائص توزيع العطف، بناءً على الروايات الآتية: الأسوار، الإشارات، روابط العطف.

### 1.1.1.3. الأسوار والتحليل الجملي.

يبرز السور "كل" سلوكاً لا يتوافق والتحليل الجملي، حيث إن المعطوفات لا تتعرض للشرح. يمكن للسور في المعطوف الأول أن يربط الضمير في المعطوف الثاني، شريطة أن يتحكم الأول في الثاني، غير أن الربط بين السور والضمير لا ينسجم مع "الشرح"، لأن الربط يستند على قيود المحلية وهكذا، فإن (19) أ) لا تؤول ب (19) ب).

(19) أ. قرأت كل امرأة وابنها كتابا.

ب.؟؟ قرأت كل امرأة كتابا وابنها قرأ كتابا.

الاقتراح هو أن المعطوف الأول يتحكم مكونيا في الثاني، الشيء الذي يشكل دعما وتبريرا منطقيين لشذوذ (19ب).

### 2.1.1.3. الإشارات والتحليل الجملي.

تختلف اللغات، في خصائص المعطوفات. في بعض اللغات، تتطابق أسماء الإشارة فقط مع الاسم المحلي الذي يرد معها في البنية المعطوف عليها (الوريمور 2007، ص11). وعلا الرغم من أن الإشارات في العربية تطابق المعطوف المحلي، فإنها يمكن أن تُشبع متطلبات الثاني بشكل غير بارز، كما في (20أ)، غير أن توسيع مجاله، ليشمل البنية المعطوف عليها، مقيد بتوافق سماته مع المعطوف عليه "امرأة" كما في (20ب).

(20) أ. هذا رجل و امرأة.

ب. هذا رجل و\*هذا/ هذه امرأة.

إذا كانت الإشارات لا تقبل خاصية الشرح، فإن النتيجة الطبيعية، أنها لا تسوغ الورد في التحليل الجملي. ينضاف، إلى هذا، أنها، تبدي تطابقا صارما تجاه المكونات الواردة في مجالها.

### 3.1.1.3. روابط العطف والمقولات التركيبية.

يبدو ظاهريا أن العطف متاح لجميع المقولات التركيبية. لكن هل تقدم جميع حروف العطف هذه الإمكانيات ومع المقولات كلها؟ إذا أخذنا حرف العطف "حتى" نجد أنه لا يتيح هذا الإمكان.

(21) أ. قُتل جميع أفراد أسرته حتى الموجودين خارج التراب الوطني.

ب. صادرت منظمة الصحة جميع مُنتجاتِه حتى الجيد منها.

إلا أنها في نفس الوقت لا تتنبأ بإمكان وجود جمل مثل:

(22)؟؟ صادرت منظمة الصحة جميع منتجاتِه حتى صادرتُ الجيد منها.

(23)؟؟ الرجل طويلُ القامة حتى أزرق العينين.

يبدو أننا أمام خيارين، إما التخلي عن إمكان أن العطف متاح لجميع المقولات أو وضع ضوابط لحروف العطف. للخروج من هذا الإشكال، نعتبر أن الاختلاف بين حروف العطف في التعامل مع المقولات يُستخلص من خصائصها التركيبية. وهكذا يمكن أن نتنبأ بأن الرابط "حتى" لا يقبل الإطار التفريعي أسفله:

(24) [-- فعل]

هناك تقييدات أخرى طرحها النحاة بخصوص حروف العطف. ذهب جل النحاة إلى أن "بل" لا تؤول على العطف إلا مع المفرد، والمفرد عندهم قد يكون اسما أو وصفا، أما مع الجمل فتكون لتدارك

الغلط حسب الاسترياذي، وللإضراب حسب ابن هشام، دون أن تفيد العطف، ويمثلون لزعمهم بالمعطيات.

(25) أ. ضربتُ زيداً بل أكرمتُهُ.

ب. خرجَ زيدٌ بل دخلَ عمروٌ.

إن التضييق في إمكانات العطف ل "بل" لا يستند إلى أي مبرر، فلا نرى على أي أساس نؤول نفس الجملتين أعلاه على العطف مع "الواو" ولا نؤولهما مع "بل".

(26) ضربتُ زيداً وأكرمتُهُ.

(27) خرجَ زيدٌ ودخلَ عمروٌ.

رغم أن المثالين في (25) لا يخرقان لا قيذا تركيبيا ولا دلاليا، ثم أن تفيد "بل" الإضراب لا يمكن اعتباره مبررا لتزع العطف عنها مع الجمل، لأن نفس المعنى تفيده مع المفرد. ومع ذلك، تعتبر عاطفة، كما أن "الواو" تفيد معان متعددة منها الجمع، لكنها تعتبر عاطفة، ومن ثمة، لا نرى أية ضرورة لإقصاء الجملة من طبقة المقولات التركيبية التي تعطفها "بل".

بالإضافة إلى هذا، لا تنبأ المقاربة الاختزالية للعطف بورود بعض حروف العطف مع كلمات مثل تباعا:

(28) \*زرتُ المدينةَ أو القريةَ تباعاً.

(29) \*زرتُ المدينةَ بل القريةَ تباعاً.

إن كون بعض الروابط لا تسمح بأكثر من معطوفين، أمر يمكن استخلاصه من خصائص الرابط، وعليه فإن "حتى" مخصصة بأنها لا تسمح بأكثر من معطوفين.

(30) حتى (معطوف1 ، معطوف2).

4.1.1.3. دعامات إضافية.

لا يُشكل الاختزال المُستند أساسا إلى التحليل الجملي، وحدة متجانسة، بل يتنوع سلوكه، معبرا عن التباس في المقبولية والتأويل الحديثي. إذا دققنا النظر في ت م أ، فإن الصورة غير المختزلة يجب أن تكون معادلة للصورة المختزلة في أحكام المقبولية والتأويل. نقدم أدناه حججا تشير إلى أن هذا النمط لا يتضمن عطفًا جمليا مع الاختزال.

(31) أ. اشترى مظلةً وكتاباً.

ب. اشترى مظلةً واشترى كتاباً.

يبدو أن الفروق البارزة التي يمكن أن تمنحنا توصيفا ملائما واضحة، فالقراءة الوحيدة التي تُقدم ل (31) هي أن الشخص نفسه اشترى "مظلة" و"كتابا"، بينما تتوفر (31ب) على قراءة مغايرة، وهي أن

شخصين مختلفين اشترى شيئين. يمكن تحديد مخرجات الاختزال في هذا النمط إلى:

(أ) تتوفر الجملة على معنى مختلف عن صورتها المفترضة غير المختزلة.



(ب) الصورة غير المختزلة تمثيل غير صحيح للحدث.

فإذا افترضنا أن (31أ) مشتقة من (31ب)، فإن توارد الأحداث المختلفة في البنيتين لا يمكن أن يتلقى تفسيراً طبيعياً. نحاول في الفقرة الموالية، الوقوف على التحليل المركبي وإمكان توافقه مع العطف.

#### 4. تحاليل العطف المركبي والاعتراضات المقدمة عليها.

ينبني التحليل المركبي على المقاربة التي اقترحها غليتمان (Gleitman) (1965) وتاي (Tai) (1969)، والتي تنبني على أن العطف يمكن أن يكون أية مقولة، في تعارض مع فرضية العطف الجملي. نروم في هذه الفقرة الوقوف على المقاربات التي عنيت بالتحليل المركبي، والتي شكلت مسارات حاسمة في بلورة نظرية للتطابق. لقد افترض اللسانيون خلال التسعينيات وإلى غاية الوقت الحالي مقاربات متنوعة لتطابق العطف. يمكن تصنيفها إلى صنفين: تقوم المقاربة الأولى على البروز التركيبي للمعطوفات، وتستند الثانية على برامتر النقل.

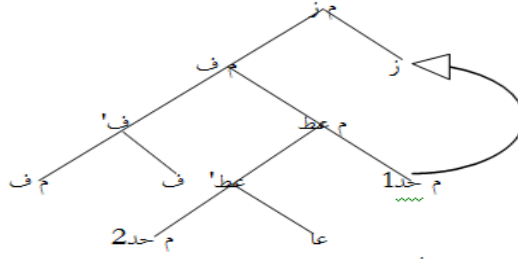
#### 1.1. تحليل جوهانسن (Johannessen) (1996، 1998).

تفترض جوهانسن (1996) بنية غير متناظرة، وتتعامل مع العاطف بوصفه رأساً،<sup>11</sup> ويشغل المعطوف الأول موقع المخصص والثاني موقع الفضلة.<sup>12</sup> وينص تحليل جوهانسن بخصوص ت م أ على أن التطابق يتم بين الفعل وأقرب معطوف، حيث إن سمات المعطوف الأقرب تُنقل إلى رأس بنية العطف من خلال تمثيل مخصص-رأس، ومن ثم تتسرب السمات للإسقاط الأقصى (Maximal projection)، أي مركب العطف. وبما أن مركب العطف يتوفر على السمات التركيبية للمعطوف الأول، فإن الفعل يظهرت م أ، ولا يعرض المعطوف الثاني في موقع الفضلة سماته التركيبية.<sup>13</sup> في المقابل، تدعي جوهانسن أن التطابق التام يعود أساساً إلى عوامل دلالية.

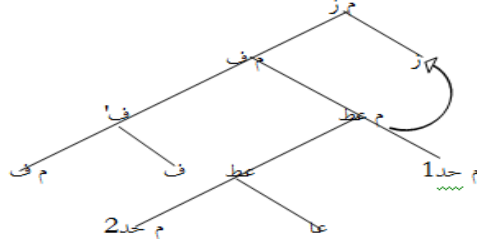
إذا كان هذا التحليل يحل، بعض الإشكالات، فإنه لا يقدم تفسيراً للتغاير الوارد في تطابق العطف بين أقرب وتام ومختلط. علاوة على أن ورود الصفة الحملية لنعث المعطوفات، غير مبرر في هذا التحليل، كما أن تحليل التطابق التام لا يتناغم مع ما هو تركيبي.<sup>14</sup> يمكن الإقرار بأن النسق العام للتحليل غير واضح، حينما يتم حل سمات التطابق التام، ويعرض الفعل السمات التي يتم حلها، فليس واضحاً، ما إذا كانت السمات تشكل جزءاً من التمثيل التركيبي أم من التمثيل الدلالي. إذا سلمنا أنها تمثل جزءاً من التمثيل التركيبي، فكيف إذا يتم توريث هذه السمات لمركب العطف؟

#### 2.4. تحليل بيبونيف (Babynyshev) (1996).

تفترض بيبونيف (1996) أن تطابق العطف نتيجة للنقل الخفي سواء مع ت م أ أو مع التطابق التام. إذا تم نقل سمات المعطوف الأول إلى الزمن (Tense)، نحصل على ت م أ. وإذا تم نقل سمات مركب العطف إلى الزمن نحصل على تطابق تام، ولا يشمل النقل سمات المعطوف الثاني.<sup>15</sup>



ب. تطابق تام



يستند التحليل عما إذا كان الزمن يؤسس علاقة مع المعطوف الأول أم مع م عط، لأنهما على مسافة متساوية مع الزمن. ومن ثمة، سيكون اختياريا أن يتجه الزمن إلى المعطوف الأول أو إلى م عط. من الروائر التي تقدم على عدم وجهة هذا التحليل، أن سيرورة الاختيار غير واضحة بين نقل سمات المعطوف الأول ومركب العطف. إضافة إلى أن المعطوف الأول ومركب العطف على مسافة متساوية مع الزمن.<sup>16</sup> الاعتراض الثاني، يتمثل في أن التحليل لا يقدم وصفا للتطابق المختلط. يبدو أن الدلائل، التي استعرضناها، تكشف عدم نجاعة التحليل، ويبدو أن إحدى طرائق إرضاء تحليل تطابق العطف رصد مسألتين: الطريقة التي تنتظم بها سمات العطف، إضافة إلى الرتبة الخطية.

### 5. المقاربة التأليفية (Compositional) لتطابق العطف.

يبدو جليا أن التمثيل التركيبي ليس واضحا بما فيه الكفاية لرصد ت م أ. بناء على ذلك، قد يكون من المناسب إقحام الخطية (linear) في التحليل، الشيء الذي يقود إلى طرح الأسئلة الآتية: هل تلعب الرتبة الخطية دورا في ت م أ؟ هل يتقيد التطابق بقيود الصورة الصوتية (phonetic form)؟ هل تشكل الخطية علامة فارقة في تطابق العطف؟ إحدى العلامات المميزة لإدراج الخطية في التحليل، اتجاهاها نحو تحليل التطابق من خلال الرتبة التي تبدو حساسة للعطف. تنبني الخطية على افتراض وارد بقوة في العطف، يتمثل في القرب بين المسبار والهدف.

(33) أ. أنجز الأستاذ والطالبة المقال.

ب. الأستاذ والطالبة أنجزا المقال.

تبرز (33) أ) القرب الخطي بين "أنجز" و"الأستاذ"، فحينما يسبق الفعل المعطوفات يكون هناك تجاور. تستهدف عملية "طابق" م عط، لكن عند التهجية (spell-out)، تلعب الخطية دورا في تحديد العضو الذي تقيم سماته. إذا جاز التسليم بهذا، فلا بد من مؤشرات داعمة له في أنواع تطابق العطف الأخرى.

في التطابق التام، يكون المعطوف الثاني أقرب إلى الفعل ومع ذلك، لا يطابقه. لرصد تقابلات (33أ)- (33ب)، نفترض بعد الرحالي (2003) أن المركب الحدي قبل الفعل يؤول بوصفه موضعا وليس فاعلا، كما أن م عط في رتبة فاعل-فعل غير مولد في مركب الموضع، بل انتقل إليه من مخصص الفعل الخفيف، وترك نسخة ضميري، وبالتالي ليس بالضرورة أن يقيم المعطوف الأخير علاقة تطابق.

إن تدقيق النظر في المقترحات، يمنحنا دليلا على أن التطابق يتم عبر مرحلتين: تتأسس طابق بين الفعل ومراقب التطابق في التركيب وفي الصورة الصوتية، ويعطي القرب الخطي امتيازاً للمعطوف الأقرب. بناء على ذلك، يمكن إسقاط التحليل الخطي على التطابق المختلط. إذا كان الفعل والصفة الحملية، يؤسسان علاقة طابق مع المعطوفات في التركيب، ثم في الصورة الصوتية، فإن الفعل يتوقف على خيار تقييم سمات المعطوف الأقرب في (34أ) أو م عط في (34ب). في المقابل، لا تتوفر الصفة على خيار، وإنما تُطابق إجبارياً المعطوفات.

(34أ). جاء زيدٌ وعمروٌ مُتَعَبَيْنِ.

ب. زيدٌ وعمروٌ جاء مُتَعَبَيْنِ.

نحاول في الفقرة الفرعية الموالية الوقوف على الطريقة التي تتم بها حوسبة السمات.

#### 1.5. حوسبة سمات بنية العطف.

في ظل افتراض أن الوحدات المعجمية تتكون من مجموعات من السمات. وضع كوربت (corbett) (2006) قواعد لتحديد التطابق، وسمها "بقواعد حل" (resolution rules). وهي الشخص (person) والجنس (gender) والعدد (number). نحاول الوقوف على مدى انسجام هذه القواعد مع العربية. بتتبع حوسبة السمات في المعطوفات مع المحمولات الفعلية أساساً.

#### 1.1.5. قواعد حل التطابق.

نبدأ أولاً مع الشخص. ينص المبدأ العام لحل الشخص في النحو التوليدي على أنه يأخذ الهرمية الآتية.

(35) الشخص الأول < الشخص الثاني < الشخص الثالث.

وقد وضع كوربت (corbett) (2006:240) قاعدة تضبط هذا التفاعل:

(36) قاعدة حل الشخص.

أ. إذا كانت معطوفات بنية العطف تضم الشخص الأول، فإن صورة تطابق الشخص الأول هي التي تستعمل في بنية العطف.

ب. إذا كانت معطوفات بنية العطف تضم الشخص الثاني، فإن صورة تطابق الشخص الثاني هي التي تستعمل في بنية العطف.

يبدو أن ترتيب القاعدة له دور مركزي في تطبيقها، حيث إن (36) تنطبق قبل (36ب)، ورغم أن (36) تغطي البنيتين في (37)، فإن تطبيقها على (38) ينبئنا بسلامة البنية رغم أنها لاحقة.

(37)أ. أنتَ وأنتِ نهبتُما كل المالِ.

ب. هو وهي سرقا كل الخيرات.

(38) \*أكلتُ هو وأنا.

نحاول فيما يلي التعرض لقاعدة حل سمة العدد المقترحة من قبل كوربت (corbett) (2006:242).

(39) قاعدة حل العدد.

أ. إذا كان هناك معطوفان فقط، وكل واحد منهما مفردا، فإن صورة تطابق المثنى هي التي تستعمل.

ب. في كل الحالات الأخرى، تستعمل صورة تطابق الجمع، بشرط أن يتوفر معطوف واحد ليس جمعا. تستغني اللغات التي لا تتوفر على مثنى عن القاعدة (39أ) أما (39ب) فإن ما يبررها، هو أن الصربية-الكرواتية لا تقبل قاعدة تطابق عددي حيث إن صورة التطابق تكون جمعا، إذا كانت كل المعطوفات جمعا. ومع ذلك، فإن (39) لا تتوافق مع العربية، حيث إنها لا تعترض بنيات سيئة التكوين: (40) \*خرجا زيد وعمرو.

(41) \*دخلوا زيدٌ والمحبون له.

إذا كان حل سمّي الشخص والعدد واسع الانتشار في اللغات، فإن هناك لغات لا تتيح إمكان حل سمة الجنس وفي هذا السياق يؤكد كوربت (corbett) (2006:243) أن قواعد الحل لا تشمل الجنس، وتبريره في ذلك يعود أساسا إلى العلاقة المعقدة التي تقيمها اللغات بين الفعل والمعطوفات بخصوص الجنس، فلغات مثل الروسية تتوفر على ثلاثة أنماط من الجنس، غير أن هذه السمات لا تأخذ صورة التطابق إلا في حالة المفرد أما في حالة الجمع فيعبر عنها جميعها بصورة واحدة، كما أن السلوفينية تتوفر على نظام جنسي ثلاثي نميز فيه المذكر والمؤنث والمحايد.<sup>17</sup> نقترح فيما يلي قواعد بديلة لتطابق العطف في العربية.

## 6. القواعد البديلة لحل تطابق العطف في العربية.

لتحديد التقابلات التركيبية للتطابق وتفسير الآليات المتكيفة في إبرازها، نرصد سلوك قواعد حل التطابق في العربية. يشمل التحليل البديل لقواعد الحل ت م أ والتطابق التام.

### 1.6. تطابق بنية العدد في العطف.

ننتقل في رصد تطابق العدد من المعطى (42).

(42)أ. ذهب زيد وعمرو.

ب. \*ذهبا زيد وعمرو.

توضح (42) أن بنية الفعل تتغير وفق رتبة المعطوفين، فإذا كان متحيزا قبلهما، فإن تطابق العدد غير مماثل لما نجد في (42ب)، ويتغير هذا السلوك مع المعطوفات الضميرية، فالفعل يطابقها اعتياديا. (43) ذهبوا هُم وأبوهم.

تنتج المركبات الحدية والضميرية السلوك نفسه في العطف في حال تقدمها على الفعل.

(44)أ. الوزيرُ والرئيسُ ذهبا.

ب. هو وهي ذهبا.

من ناحية أخرى، تطالعنا العربية بمعطيات، يتم فيها العطف بين مركبات حدية وضميرية.

(45)أ. دخل الأستاذُ وهُم.

ب. هُم والأستاذُ دخلوا.

في هذه الحالة، لا يقع تطابق العدد مع الضمير، إلا إذا كان مجاورا للفعل كما في (45).<sup>18</sup> وفي حال تقدم المعطوفات، فإن التطابق يتم مع المعطوفات برمتها (45ب). تحاول القاعدة (46) رصد تطابق العدد من خلال ت م أ والتطابق التام من جهة، ومن جهة أخرى نرصد المركبات الحدية وضميرية.<sup>19</sup> (46). قاعدة تطابق العدد في العطف.

أ. فعل-معطوفات:

إذا كانت المعطوفات في صورة ضمائر، فإن تطابق العدد يكون حسب الضمير المجاور للفعل.

إذا كانت المعطوفات مركبات حدية، فإن صورة تطابق العدد تكون غير محددة (مفرد-مثنى-جمع).

ب. معطوفات-فعل:

إذا تم عطف مركبين حديين أو ضميريين مفردين، فإن صورة العدد تكون مثنى.

إذا تم عطف مركبين حديين أو ضميريين، وكان أحد المعطوفين على الأقل مثنى أو جمعا، فإن صورة العدد تكون جمعا.

نتطرق في الفقرة الفرعية الموالية إلى سمة الجنس والتفاعلات التي تتيحها في العطف.

2.6. تطابق الجنس في العطف.

نحاول فحص تطابق الجنس، بالنظر إلى علاقة الفعل مع المركبات المعطوفة.<sup>20</sup>

(47)\* جاء الوزيرُ والوزيرُ.

يتفاعل الجنس مع المعطوف الأقرب للفعل، ويبرر لحن (47) غياب هذا التفاعل.<sup>21</sup> توضح المعطيات أن تطابق الجنس بين المعطوفين، لا يأخذ بعين الاعتبار نوع المركب المجاور للفعل أهو ضميري أم لا، بخلاف العدد. أما إذا تقدم المعطوفان على الفعل، فإننا نلجأ إلى خاصية "التغليب".<sup>22</sup>

(48)أ.\* الوزيرُ والوزيرُ سرقنا المال.

ب.\* هو وهي خرجتا من الحديقة.

نحاول رصد هذه التفاعلات في قاعدة تضبط تطابق الجنس بين المعطوفات.  
(49) قاعدة تطابق الجنس في العطف.

أ. فعل - معطوفات.

يتحدد جنس بنية العطف بناء على المعطوف المجاور للفعل.

ب. معطوفات - فعل.

إذا كان أحد المعطوفات على الأقل موسوماً بمذكر، فإن صورة الجنس تكون مذكراً.

إذا كانت كل المعطوفات موسومة بمؤنث، فإن صورة الجنس تكون مؤنثة.

ندقق النظر في الفقرة الفرعية الموالية، في تطابق الشخص في العطف.

2.6. تطابق الشخص في العطف.

يبيد الشخص توافقاً مع الرتبة الخطية، ذلك أن الفعل يطابق الشخص الوارد في المركب الذي يجاوره.<sup>23</sup>

(50) \*أكلَ أنا وهو.

يقدم لحن (50) دعماً لهذا الافتراض، على اعتبار أن التوافق غير وارد بين الفعل والضمير المجاور له. ويزداد الوضع تعقيداً حين الحديث عن البنيات التي تتقدم فيها المعطوفات على الفعل.<sup>24</sup>

(51) أنتَ وأنتِ أكلتما.

(52) أنتَ وهو أكلتما.

(53) \*أنا وأنتِ أكلتما.

حينما تكون المعطوفات حاملة لنفس سمة الشخص، فإن الفعل يطابقها كما في (51). أما في حال اختلاف المعطوفات، فإن التطابق يشغل وفق هرمية الشخص. إذا كان هذا التصور صحيحاً، فإنه يوفر دليلاً لتراتبية الشخص، فتفاعل الشخص الثاني والثالث أعطى أحقية للثاني في (52)، ويعزز ذلك لحن (53).<sup>25</sup> استناداً إلى وقائع العربية، يمكن رصد مخرجات التفاعل الممكن بين الشخص والعطف.

(54) قاعدة تطابق الشخص في العطف.

أ. فعل - معطوفات.

تحدد صورة تطابق الشخص وفق المعطوف المجاور للفعل.

ب. معطوفات - فعل.

-تحدد صورة التطابق في الشخص الأول إذا كان أحد المعطوفين موسوماً على الأقل بالشخص الأول.

-تحدد صورة التطابق في الشخص الثاني إذا لم يكن أي معطوف في الشخص الأول.

-تحدد صورة التطابق في الشخص الثالث إذا كانت كل المعطوفات موسومة بالشخص الثالث.

نحاول في الفقرة الموالية تقديم تحليل يضبط تطابق العطف.









9. المراجع العربية.

-الباهي، أحمد، البؤرة في العربية، وجمية تركيب-ذريعات. ضمن أعمال الندوة الدولية لتخطيط متن اللغة العربية: الواقع والآفاق. إعداد و تنسيق: أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي (2018).

-الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (2003).

-الفاسي الفهري، عبد القادر البناء الموازي، دار توبقال، الدار البيضاء(1990).

- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر بدون تاريخ.

المراجع الأجنبية:

-Al Khalaf, Eman, **Coordination and Linear Order**. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015).

-Benmamoun, E., A. Bhatia, and M. Polinsky. **Closest conjunct agreement in -head final languages**. Linguistic Variation Yearbook 9 (1), 67,(2009).

-Aoun, Joseph, Elabbas Benmamoun, and Lina Choueiri (2010), **The Syntax of Arabic**. Cambridge University Press, new york.

- Bhatia archina .**agreement in the context of coordination hindi as a case study**.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, 2011 Urbana, Illinois, (2011).

-Chomsky, N. **The Minimalist Program**. Cambridge, MA: The MIT Press,(1995).

-Chomsky, N. **Derivation by phase**. MIT Occasional Papers in Linguistics 18. Cambridge, MA: The MIT Press, (1999).

-haspelmath martin , **coordinating constructions, typological studies in language**, max planck institute for evolutionary anthropology, Leipzig,(2004).

-Hornstien norbert, jairo nones, klesnthes, grohmann , **understanding minimalism**, first published, cambridge university press, (2005).

-Johannessen, J. B. **Partial agreement and coordination**. Linguistic Inquiry,(1996).

-lorimor, Heidi .**conjunctions and grammatical agreement**, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing, (2007).

- Munn, alan. **First Conjunct Agreement: Against a Clausal Analysis**. by the Massachusetts Institute of Technology, (1999).

<sup>1</sup> soltan, usama, **On Agree and Postcyclic Merge in Syntactic Derivations: First Conjunct Agreement in Standard Arabic**, PersPectives on Arabic Linguistics XiX, volume 289, series iv, (2007),

-TeVelde, John R. **Deriving Coordinate Symmetries**. A Phase-based approach integrating select, Merge Copy and Match, (2005).

## 10. الهوامش.

<sup>1</sup> تؤول المعطيات الواردة في (2) على الحال وليس على العطف، وقد أوردناها هنا لأن العديد من الدراسات تصفها على أنها عطف.

<sup>2</sup> Haspelmath martin, coordinating constructions, typological studies in language, max planck institute for evolutionary anthropology, leipzig, (2004), p 35.

<sup>3</sup> Aoun, Joseph, Elabbas Benmamoun, and Lina Choueiri (2010), *The Syntax of Arabic*. Cambridge University Press, new york.(2010), p 75.

<sup>4</sup> من الآن فصاعدا نستعمل عوض تطابق المعطوف الأقرب اختصارا (ت، م ، أ).

<sup>5</sup> ظهر تطابق المعطوف الأقرب كبديل للتطابق الجزئي؛ على اعتبار أن هذا النوع محدود الاستعمال في البنيات البسيطة، إضافة إلى أنه يظهر غالبا حينما يسبق الفعل الفاعل في العطف، حيث يكون المعطوف الأول أقرب إلى الفعل.

<sup>6</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دارتوبقال للنشر، الدار البيضاء ، المغرب (1990)، ص 117، 118.

<sup>7</sup> إن ما يبدو فاعلا، يولد قاعديا، في مخصص الموضوع، مما يوجب خلق نسخة ضميرية، في موقع الفاعل، حيث يكون سلسلة (فأي، أثي) تحتوي على خصائص إحالية مشتركة.

<sup>8</sup> رغم أن إعراب المعطوف الأقرب تلقى اهتماما أقل من تطابق المعطوف الأقرب، فإن الأدبيات تتضمن ملاحظات في الواقع قابلة للاختبار أو على الأقل متوقعة (جوهانسن 1998، والكو 2013). ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إجراء دراسة معمقة ودقيقة عن إعراب المعطوف الأقرب.

<sup>9</sup> أثير التطابق المختلط أول الأمر مع لوريمور (2007) في رصد التطابق في سياق العطف على تنوعات العربية.

<sup>10</sup> Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 107.

<sup>11</sup> تتحدد الرؤوس في الأدبيات التوليدية من خلال خاصيتين: إسناد أو فحص الإعراب وإسقاط المركب. والحال أن مثل هذه الخصائص غير متحققة في العاطف.

12 Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 117.

13 Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 118.

14 lorimor, Heidi .conjunctions and grammatical agreement, dissertation, in the graduate college of the university of Illinois et urbana-champaing, (2007) p 24.

15 Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 126.

16 Bhatia archina .agreement in the context of coordination hindi as a case study.the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, (2011) Urbana, Illinois, p 127.

17 Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 94.

<sup>18</sup> الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، البيضاء (2003). ص 158.

<sup>19</sup> اقترح عدد من الباحثين قاعدة للعدد في العطف غير أنها لا تنسجم مع العربية وسنبين ضعفها (كورتيت (2006).

20 Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 93.

21 Soltan,usama, On Agree and Postcyclic Merge in Syntactic Derivations: First Conjunct Agreement in Standard Arabic, Perspectives on Arabic Linguistics XiX, volume 289, series iv, (2007), p 193.

<sup>22</sup> نستعمل مصطلح التغليب بعد الاسترادي الذي يورده أثناء حديثه عن حروف أخرى غير الواو، فيقول: "وكذا تقول زيد أو هند جاءني ولا تقول جاءني إذ المعنى أحدهما جاءني، والغلبة للتذكير. انظر شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 327.

23 Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 89.

24 Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 88.

25 Benmamoun, E.A. Bhatia, and M. Polinsky. Closest conjunct agreement in -head final languages. Linguistic Variation Yearbook 9 (1), (2009), p 72.

26 Al Khalaf, Eman, Coordination and Linear Order. Ph.D. thesis, University of Delaware (2015) p 143.

<sup>27</sup> إن انصهار تطابقين، في عبارة واحدة ينتج تطابقا مختلطا، إضافة إلى ظاهرتي الانتقاء والربط، دليل موح على ضرورة تفعيل الخطية عبر دمجهما في التركيب ولا يمكن تأجيلها حتى الصورة الصوتية.